



وزارة الدولة لشئون البيئة
جهاز شئون البيئة
الإدارة المركزية لحماية الطبيعة



نحو إستراتيجية وطنية وخطة العمل
للسياحة البيئية فى مصر



يونيه 2005

نحو إستراتيجية وطنية وخطة العمل للسياحة البيئية فى مصر (وثيقة للمناقشة)

المحتويات :	رقم الصفحة
تمهيد	2
القسم الأول : الوضع الراهن	4
1- مقدمة	4
2- الإيجابيات والسلبيات	7
3- أهمية صون التنوع البيولوجى	10
4- المحميات الطبيعية فى مصر	13
5- نماذج لأنشطة السياحة البيئية	15
القسم الثانى : الأهداف والسياسات والمبادئ	21
1- الرؤية والأهداف	21
2- توجهات سياسة السياحة البيئية فى مصر	23
3- مبادئ الإستراتيجية الوطنية للسياحة البيئية	25
4- قواعد السياحة البيئية المستدامة	27
القسم الثالث : برامج العمل الوطنى	32
1- تطوير شبكة المحميات الطبيعية وصون التنوع البيولوجى	32
2- الإدارة الرشيدة لأنشطة السياحة البيئية	33
3- مركز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	34
4- التوعية والتثقيف والإعلام والتسويق	35
5- تعزيز الشراكة بين المؤسسات والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية	36
6- بناء القدرات والدعم المؤسسى وآلية التمويل	37
7- تكامل العمل الوطنى والإقليمى والدولى	38
الخلاصة	39
المراجع	40

تمهيد

أصبحت السياحة من أكبر الصناعات التي تنمو سريعاً في العالم ، وهي من أهم مصادر العملات الحرة للدول النامية . وطبقاً لتقارير منظمة السياحة العالمية فإن معدل النمو السنوي للسياحة كان حوالى 9% خلال العقد السابق ومستمر في الزيادة خلال العقد الحالى حيث بلغت عدد رحلات السياحة العالمية 700 مليون رحلة سنوياً – أى ما يزيد على 10% من سكان الكرة الأرضية – ومن المتوقع أن تصل هذه الرحلات إلى بليون رحلة في عام 2010 والتي تدر ما يربو على ترليون دولار سنوياً .

السياحة البيئية هي سوق واعدة صاعدة كصناعة تخصصية عالمية يقدر عائدها بمليارات من الدولارات كإنفاق مباشر بخلاف المكاسب الأخرى غير المباشرة والوظائف التي توفرها تلك السوق الضخمة . تتفرد هذه النوعية من السياحة بنتائجها الإيجابية للتنمية المستدامة بما تحقّقه من حماية للبيئة والموارد الطبيعية وما توفره من منافع اقتصادية واجتماعية للسكان المحليين . وحتى الآن لم تجنى مصر من سوق السياحة البيئية ما يتلاءم مع كنوزها من التراث الطبيعي والحضارى والثقافى وتنوع المقاصد السياحية التي لا تدانيها مواقع أخرى في العالم مع طقس معتدل طوال العام وشعب أصيل مضياف .

تتنامى أنشطة السياحة البيئية في العالم بمعدلات تفوق القطاعات الأخرى من السياحة لكونها تخاطب هوايات متعددة وتجذب العائلات والمجموعات الصغيرة ذات الثقافة المشتركة، ويوجد فيها الجميع التنوع الذى يلبي رغباته 0 تضم السياحة البيئية في مصر العديد من الأنشطة المتميزة للغوص والسنوركل على الشعاب المرجانية الفريدة والرياضات البحرية بالبحر الأحمر وخليج العقبة والآثار الغارقة بالبحر المتوسط ، السياحة الصحراوية والسفارى بالصحراء الغربية والشرقية وسيناء ، مراقبة الطيور المهاجرة والمقيمة بالأراضى الرطبة والبحيرات والجزر ، متابعة ورصد الحياة البرية والتنوع البيولوجى ، الرحلات والرياضات النيلية وصيد الأسماك والطيور ، التمتع بجماليات الشواطئ وفطرية الصحارى والتخييم ومغامره تسلق الجبال ومشاهدة الظواهر الطبيعية . أيضاً التعايش مع الحياة البدوية والإقامة بالفنادق البيئية والاندماج مع الطبيعة .

لاشك أن السياحة البيئية تمثل نوعيه خاصة ذات ديناميكية متغيرة ترتبط بسلامه النظم البيئية ، وتظهر لها آليات وأساليب متجددة كل عام ، ويشارك في تنفيذها العديد من الأطراف الحكومية والأهلية والمستثمرين والمجتمعات المحلية . وهي تمثل في مصر قطاع عريض من الجذب السياحى فى ربوع الجمهورية وأساساً بمحافظتى البحر الأحمر وجنوب سيناء اللذان

يمثلان أكثر من نصف التنمية السياحية فى مصر علاوة على مجالات مباشرة على الساحل الشمالى والصحراء الغربية . ويجدر بنا صياغة إستراتيجية وطنية لإدارة السياحة البيئية طبقا لتوجهات وسياسات محدده ، وتنمية مقاصدها بأسلوب مستديم ، وحماية مواردها الطبيعية والثقافية لأجيال الحاضر والمستقبل ، وانعكاس ذلك بالنفع الدائم على المواطنين .

القسم الأول

الوضع الراهن

1- مقدمة :

لاشك أن نمو صناعة السياحة وتطورها إنما يرتبط ارتباطاً وثيقاً بحماية البيئة المحيطة بها والتي تحفظها وتؤمن مستقبلها . ومع تقدم وسائل المواصلات المختلفة على مدى العقود القليلة السابقة تطورت وتنوعت سياحة الطبيعة وأصبحت تجذب قطاعاً عريضاً من الهواة والمحترفين للتمتع بجماليات الطبيعة وثقافات الحضارات وتجربة حياة الفطرية مع السكان الأصليين . ومع مطلع الثمانيات ظهر مصطلح السياحة البيئية بأنها السياحة الواعية التي لها انعكاسات إيجابية على البيئة والمجتمع ، ولكن لها سلبياتها مثل السياحة المكثفة إذا لم يحسن إدارتها ، وتتمثل هذه المخاطر في تدمير الأصول البيئية التي تعتمد عليها تلك السياحة مثل فقد التنوع البيولوجي وموانئ وتدهور التكوينات الطبيعية وانتشار المخلفات الصلبة والسائلة والملوثات الأخرى وتهميش المجتمع المحلي .

لقد عُرِفَت السياحة البيئية كأحد أشكال سياحة الطبيعة إلا أنها تعد آلية للتنمية المستدامة طبقاً لقواعد محددة . ولقد عرّفَتها الجمعية الدولية للسياحة البيئية عام 1991 بأنها الرحلات المسؤولة للمناطق الطبيعية التي تصون البيئة وتدعم رفاهية السكان المحليين . أما التعريف الأخير للسياحة البيئية بواسطة الاتحاد الدولي لصون الطبيعة عام 1996 هو أنها الرحلات المسؤولة بيئياً والزيارات للمناطق الطبيعية غير المهددة إلى حد ما ، لآجل الاستمتاع والإعجاب بإبداعات الطبيعة وتعزيز حمايتها وما يصاحبها من معالم ثقافية قديمة أو حديثة ، وأن يكون تأثيرها السلبي عليها ضعيفاً ، وتحقق مكاسب اجتماعية واقتصادية للمجتمعات المحلية .

ونظراً لتزايد الاهتمام الدولي بهذا النوع من السياحة فقد أعلنت الأمم المتحدة سنة 2002 عاماً عالمياً للسياحة البيئية تحت رعاية برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمه السياحة العالمية ، وللذان عقدا مؤتمر القمة الدولي للسياحة البيئية في مدينه كيويك بكندا في مايو 2002 حيث التقى ما يزيد على ألف مشترك من 132 دولة ممثلين للحكومات والقطاعين العام والخاص والمنظمات الأهلية 0 وكانت هذه القمة نتاج 18 اجتماعاً تمهيدياً تخصصياً إقليمياً شارك فيها حوالي 3000 عضواً من الدول والقطاعات المختلفة والمؤسسات الأكاديمية والهيئات الاستشارية والمجتمعات المدنية . وأكد مؤتمر القمة على أن السياحة البيئية تعتنق

- أسس السياحة المستدامة المدعمة للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية . كما أقر الحاضرون بأن هذا النوع من السياحة يتميز بالمبادئ التالية :-
- المساهمة الفعالة فى المحافظة على التراث الطبيعى والثقافى .
 - تساهم فى رفاهية المجتمعات المختلفة والتي تشارك فى عمليات التخطيط والتنفيذ لها .
 - تنقيف الزائرين بصون الطبيعة وتوفر الخدمات المناسبة للجولات السياحية والمجموعات الصغيرة .

وكانت أهم توصيات مؤتمر القمة للسياحة البيئية ما يلى :-

إلى الحكومة :

- صياغة سياسات وطنية وإستراتيجيات لتنمية السياحة البيئية تكون متوافقة مع الأهداف العامة للتنمية المستدامة وذلك من خلال التشاور الواسع مع المعنيين .
- مشاركة المجتمعات المحلية والأصلية والقطاع الخاص والمجتمع المدنى والقائمين على حماية الطبيعة والثقافات والمعارف التقليدية والمناطق الأثرية علاوة على المؤسسات العامة والخبراء .
- وضع آليات تنظم وتراقب هذه السياحة على المستويات القومية والإقليمية والمحلية فى ضوء مؤشرات لضمان الاستمرارية واستخدام دراسات تقويم الأثر البيئى وإعلان النتائج على الجماهير .
- دعم القدرات الفنية والبشرية والمادية لتطوير الجهات المسئولة عن السياحة البيئية وحماية المناطق الطبيعية وتقديم الحوافز لمقدمى الخدمات .
- إجراءات الدراسات وأعمال المسح الخاصة بالحالة البيئية والاجتماعية للمقاصد السياحية وتنمية البرامج التعليمية الموجهة للأطفال والشباب لتوعيتهم لصيانة الطبيعة والاستخدام المستدام لها .

إلى القطاع الخاص :-

- تنمية أنشطة السياحة البيئية بما يقلل تأثيرها السلبى على النظم البيئية وبما يعود بالمنفعة على المجتمعات المحلية ، ومراعاة مبادئ التنمية المستدامة فى استخدام المواقع والخدمات وتنظيم الزيارات .
- التعاون مع الأجهزة الحكومية والمنظمات الأهلية للمحافظة على الطبيعة والمناطق المحمية والتنوع البيولوجى .

- تعزيز السلوكيات الإيجابية والوعي السليم بين عملائهم ومرشديهم على المواقع السياحية طبقاً لنظم زيارتها وتشجيع الاسهامات التطوعية لدعم المجتمع المحلى .
- إبتكار وتنمية آليات التمويل لتشغيل الجمعيات التعاونية والمساعدة فى التدريب والتسويق وتنمية المنتجات التقليدية والبحوث لتطوير السياحة البيئية .
- ضمان توزيع عادل لعائدات السياحة البيئية بما فيها المؤسسات السياحية ومقدمى الخدمات والمجتمعات المحلية والمحميات الطبيعية .

إلى المنظمات والهيئات الدولية :-

- المساعدة فى تنفيذ السياسات القومية والمحلية والمخططات العامة لتقويم السياحة البيئية وعلاقتها بصون التنوع البيولوجى والتنمية الاجتماعية والاقتصادية وتخفيف حدة الفقر وصيانة الطبيعة والاهتمام بشكل خاص بالبلدان النامية والأقل نمواً .
- تعزيز قدرات الهيئات والمنظمات الإقليمية والقومية والمحلية لصياغة وتطبيق سياسات وخطط السياحة البيئية بالمعايير الدولية .
- تنمية آليات لبناء القدرات والتدريب لتمكين المجتمعات المحلية من المشاركة . أيضاً تنمية طاقات الموارد البشرية لدعم السياحة البيئية المستدامة . كذلك حشد الخبرات وأفضل الممارسات .

2- الإيجابيات والسلبيات :

الإيجابيات :

- (1) تتميز مصر بالتراث الطبيعي البديع والتنوع البيولوجي الفريد والتراث الثقافي العريق ، والمقاصد السياحية الفريدة والجمال الطبيعي الرائع والطقس المعتدل طوال العام ، وتزخر بنصف آثار العالم ، علاوة على القرب من أوروبا وأسيا وأفريقيا .
- (2) وجود شبكة من 24 محمية طبيعية تمثل أنظمة إيكولوجية متعددة تغطي مساحة 100.000 كيلومتر مربع بما يوازي 10% من مساحة مصر والتي تعد قاعدة وطيعة للسياحة البيئية ، وسوف تتسع تباعاً لتبلغ 40 محمية على حوالى 17% من أرض الجمهورية .
- (3) القوانين البيئية رقم 102 لسنة 1983 فى شأن المحميات الطبيعية والقانون رقم 4 لسنة 1994 فى شأن حماية البيئة تقضى بأن يتقدم كل مشروع بدراسة تقييم الأثر البيئى ، وأن يلتزم أى نشاط بعدم تلويث البيئة أو إهدار الموارد الطبيعية . وأصبحت هذه القوانين محل احترام والتزام من المشروعات السياحية .
- (4) وزارة السياحة وهيئاتها تضع حماية البيئة على قمة أولوياتها فى التنمية السياحية والترويج السياحى ويوجد تعاون وثيق بين المؤسسات السياحية والبيئة والتي تعمل على التنسيق المباشر لايجاد الحلول المناسبة لأى مشاكل فى حينها لصالح الأهداف الوطنية .
- (5) تشكيل المجلس الأعلى للسياحة برئاسة الأستاذ الدكتور رئيس مجلس الوزراء بمشاركة السيد وزير السياحة والسيد وزير الدولة لشئون البيئة وعضوية قيادات من الوزارات والمحافظات والمجتمع المدنى ، كذلك تواجد صندوق السياحة والبيئة .
- (6) نمو متزايد للقطاع الخاص فى مجالات السياحة البيئية وإدراكه بأن حماية البيئة وصون الموارد الطبيعية هى أصوله الرأسمالية التى تضمن له البقاء والاستمرار وتمثل القيمة المضافة لاستثماراته فى الأسواق السياحية .
- (7) أصبحت الشركات العاملة فى مجالات السياحة البيئية على وعى كامل بأن مواردها تعتمد على حماية التراث الطبيعي والثقافى والتعاون مع المجتمعات المحلية والتدريب الجيد لمرشديها .
- (8) تبنى الدولة لبرامج الإصلاح الاقتصادى والاجتماعى والتجارى والتجارة الحرة وتشجيع القطاع الخاص ولا مركزية الإدارة وتنمية المجتمعات المحلية ودعم المرأة والمجتمعات الصغيرة ، واعتبار السياحة أحد الأعمدة الرئيسية للدخل القومى .
- (9) تركيز التنمية بالمحافظات على مشروعات البنية الأساسية وتطوير الخدمات والاتصالات يساهم فى تأهيل مناطق عديدة لاستقبال السياحة البيئية واستثماراتها .

(10) تزايد المنظمات الأهلية المهتمة بحماية البيئة والسياحة ، وتشكيل المؤسسات بالمجتمع المدنى الممثلة لأنشطة السياحة البيئية والتي أصبحت ذات تأثير جيد لرعاية مصالحهم ومشاركتهم فى حماية البيئة .

(11) تنامى السياحة البيئية فى مصر لاسيما فى جنوب سيناء والبحر الأحمر كمناطق متميزة للغوص والسياحة الصحراوية والتي تعتمد على إدارة بيئية عالية من كوادى المحميات الطبيعية ودعم كبير من المحافظين وتعاون بناء من الشركات السياحية . وفى إطار ذلك أعلنت وزارة السياحة منطقة جنوب البحر الأحمر – من مرسى علم إلى رأس بناس – منطقة سياحة بيئية فى مايو 2004 .

(12) التواجد المصرى فى المحافل الدولية المعنية بالسياحة البيئية والمعارض والأسواق المتخصصة والترويج السياحة على المستوى الحكومى والقطاع الخاص والأفراد ، والذي مازال يحتاج إلى مزيد من التنظيم والتكامل .

السلبات :

- (1) ضعف البنية الأساسية وبعض الخدمات فى المناطق النائية بما يقلل من كفاءتها لاستقبال السياحة البيئية وتعرضها لإهدار تراثها الطبيعى والثقافى والاستخدام غير الرشيد لمواردها .
- (2) عدم مباشرة بعض المرشدين السياحيين لمسئولياتهم لحماية البيئة والتراث الطبيعى ، وتركيز اهتمامهم على رضا عملائهم مع عدم إثنائهم عن الممارسات السلبية والسماح لهم بجمع تذكارات من الطبيعة .
- (3) تأثير السياحة على التقاليد الأصلية للمجتمعات المحلية والتي قد تؤدى إلى فقد بعض التراث والمهارات القديمة .
- (4) عدم وجود خطط لإدارة المقاصد السياحية - فيما عدا المحميات الطبيعية - وعادة ما يحدث تكس الزوار فى مناطق معينة وبأسلوب عشوائى دون اعتبار للقدرات الاستيعابية للنظم البيئية الهشة وندرت التنوع البيولوجى بها .
- (5) النظرة القصيرة لبعض الشركات والمستثمرين بالاهتمام بالأرباح السريعة دون اعتبار للتأثيرات البيئية التى يرون أنها بسيطة فى حين أن تراكمها يؤدى إلى إهدار الموارد الطبيعية التى يصعب استعادة كفاءتها أو قد تنتهى للأبد .
- (6) يتم التسويق للسياحة البيئية بأساليب فردية وأحياناً بطرق تقليدية لا تساير العصر وتكنولوجيا الاتصالات . كما أن الجهود المشتركة لا ترتقى إلى نظام عمل الفريق . هذا علاوة على النظرة المحدودة إلى الترويج بالسوق المحلى لهذا النوع من السياحة.
- (7) ضعف تداول المعلومات العلمية والبيئية والسياحية لأنشطة السياحة البيئية ، وإرتجال بعض الشركات لهذه الأعمال دون خبرة سابقة وفى غيبة عن تراخيص ومراقبة أجهزة الدولة .
- (8) عدم وجود هيكل مؤسسى قوى بالمجتمع المدنى لرعاية وتنظيم وتكامل أنشطة السياحة البيئية - فيما عدا تنظيمات لأنشطة متفرقة ، وهى تحتاج إلى مزيد من الدعم كما يتطلب الأمر إلى جمع هذه الكيانات تحت مظلة تخصصية للسياحة البيئية .
- (9) الوعى المحدود بإرشادات وقواعد تنظيم أنشطة السياحة البيئية المختلفة ، كذلك نقص التدريب البيئى والتخصصى للمرشدين السياحيين والعاملين فى مجال السياحة البيئية .
- (10) عدم وجود مشاركة حقيقية بين المعنيين بالسياحة البيئية وكذلك مع المجتمعات المحلية والأصلية التى عادة ما يكون عائدها محدود من هذه الأنشطة نظراً لاعتماد أنشطة السياحة على إمكانيات من خارج تلك المجتمعات .

3- أهمية صون التنوع البيولوجي :

يعرف التنوع البيولوجي بأنه تباين الكائنات العضوية الحية من نباتات وحيوانات وكائنات دقيقة (بكتيرية - فطرية - فيروسية) من كافة المصادر الأرضية والبحرية والمائية والمركبات الإيكولوجية وغيرها . ويتضمن ذلك التكوينات الوراثية داخل الأنواع وفيما بينها ، كذلك موائلها ونظمها البيئية . ويقضى مبدأ الحماية لهذا التنوع أن يتم المحافظة عليه في مواقعه الطبيعية ، أما مفهوم الصون فإنه يرتقى بهذه الإجراءات إلى تدميته ورعايته وتحقيق استخدامه للأجيال القادمة .

توجد عدة تقديرات للمملكة الحيوانية على الكرة الأرضية منها أنها تضم 3-100 مليون نوع من الكائنات (يلاحظ المدى الكبير للتقدير نتيجة صعوبة الحصر) . ويعتبر التقدير الأكثر اتفاقاً هو ما بين 5-15 مليون نوع ، في حين أن المسجل لا يزيد عن 1.75 مليون وهو ما تم اكتشافه حتى الآن . وتشير المعلومات إلى أن العالم معرض لأن يفقد سنوياً حالياً نتيجة التلوث والاستخدام الجائر حوالي 10000 نوعاً من الحياة النباتية والحيوانية ، أى مليون نوع كل 100 عام ، وهذه خسارة كبيرة لموارد بيولوجية وجينية ذات قيمة فعلية ومستقبلية للبشرية والتي انتهت إلى الأبد . والمشكلة الأكبر تكمن في انتهاء بعض الأنواع المتوطنة التي لا يوجد بديل عنها في مكان آخر ، أيضاً الأنواع النادرة والمهددة بالانقراض ، بل هناك أنواع تختفى قبل أن تعرف أنها كانت موجودة أصلاً .

المسجل لدينا في مصر من التنوع البيولوجي في البحوث والنشرات العلمية لا يتجاوز 20000 نوعاً وهي في مرحلة التدقيق والمراجعة حالياً . ويوجد في مصر العديد من الأنواع النباتية والحيوانية البرية النادرة والمتوطنة والتي تمثل ثروة طبيعية لا تقدر بثمن منها النباتات الطبية والعطرية والغزال الأبيض والكبش الأروى والفهد الصياد وعروس البحر ، وأجمل سلسلة من الشعاب المرجانية عند نهاية نطاقها الجغرافي وتجمعات أشجار المانجروف على أطراف مداها البيئي وغيرها . هذا التراث الطبيعي والتنوع الفريد يتطلب منا جميعاً الرعاية والحماية من أجل حاضرتنا ومستقبلنا . لذلك صدرت وثيقة الإستراتيجية الوطنية لصون التنوع البيولوجي في مصر عام 1998 وخطة العمل القومي لها حتى عام 2017 والتي أرست قواعد التنمية المستدامة للثروات الطبيعية بالجمهورية لتظل قادرة على العطاء والوفاء باحتياجات الأجيال الحالية وحفظ حق الأجيال القادمة في عطائها ، والموائمة بين مخططات التنمية وخطط الصون . ولقد جاءت هذه الإستراتيجية تعبيراً عن التزامات مصر في الاتفاقية الدولية للتنوع البيولوجي التي تم توقيعها في قمة الأرض للتنمية والبيئة في البرازيل عام 1992 وصادق عليها مجلس الشعب عام 1994 والتي تهدف إلى صيانة التنوع البيولوجي ، استخدام عناصره على نحو قابل

للاستمرار ، والتقاسم العادل للمنافع الناشئة عن استعمال موارده الجينية . ولقد جاءت قمة الأرض الثانية للتنمية المستدامة فى جوهانسبرج بجنوب أفريقيا عام 2002 لتؤكد أهمية التنوع البيولوجى ليكون أحد المحاور الرئيسية الخمسة للتنمية فى العالم مع الموارد المائية والزراعة والصحة والطاقة ، وهذا يعكس الدور الكبير للتنوع البيولوجى فى حياة البشرية . أيضاً يتفق ذلك مع الأهداف الإنمائية للألفية التى تعهدت بها الدول الأعضاء بالأمم المتحدة للوفاء بها بحلول عام 2015 والتى تضم القضاء على الفقر المدقع ، وتعميم التعليم ، وتحسين الصحة ، وكفالة الاستدامة البيئية ، والشراكة العالمية من أجل التنمية .

وتتلخص أهمية التنوع البيولوجى بالنسبة للمجتمع الإنسانى فيما يلى :-

- هو أساس الحياة على كوكب الأرض حيث يحافظ على الوظائف الحيوية التى تجعل هذا الكوكب صالحاً للسكنى مثل الدورات الطبيعية للكربون والأكسوجين والنيتروجين والمياه وتنظيم حرارة الأرض وخصوبة التربة وغيرها .
- مصدر للكثير من المنتجات المستخدمة للإنسانية من غذاء وكساء ودواء وموارد متعددة ، ومازال عطاؤها مستمراً ، والكثير منه مجهول وينتظر الكشف عنه وخاصة الموارد الصيدلانية والكيميائية . وهى رصيد لا ينضب من مدخلات التكنولوجيا الحيوية والهندسة الوراثية . وتعتبر كل سلالة أصلية بنك وراثى فى حد ذاته ذو قيمة اقتصادية وثقافية كبرى .
- يتيح للبشرية قيما جمالية وعلميه وثقافية لا غنى عنها بالرغم من عدم قدرتنا على قياسها أو تنميتها ، ولكنها محسوسة ومعترف بها .
- هى القاعدة التى يستقى منها الإنسان جميع محاصيله وحيواناته المستأنسة والمستخدمة حالياً لتحسين سلالاتها ولتطوير الجديد منها . وهى المعين الذى لا ينضب لأى اختراعات جديده فى تقنيات التكنولوجيا الحديثة .
- جمال التشكيلات البيئية وتنوعها الحيوى يمثل قيم اقتصادية واجتماعيه لعدد كبير من أنشطة السياحة البيئية ، وإن المحافظة على سلامه هذا التنوع يضمن استمرار تلك السياحة .
- وإلى جانب القيمة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والجمالية للتنوع البيولوجى فإنها مؤشر لنوعيه الحياة على الأرض سواء فى البر أو البحر . فإذا تدهور التنوع البيولوجى فإن الخدمات البيئية المجانية التى يؤديها سوف تتدهور بالتالى ، وإن انقراض بعض الأنواع إنما هو دلالة على أن هناك ما يهدد حياتنا ومستقبلنا .

ولاشك أن تحديد قيمة الثروات والخدمات التي يقدمها التنوع البيولوجي ليس منهاجا سهلا لقياس مردودها الاقتصادي والاجتماعي والسلع والخدمات التي تؤديها . وتوجد مناهج اقتصادية متعددة لتقدير عائد الاستخدامات المباشرة وغير المباشرة والعناصر الأخرى للقيم الكامنة والموروثة . ويقدر العلماء قيمة الخدمات والسلع الناتجة عن التنوع البيولوجي على الكره الأرضية سنويا بمبلغ 34 ترليون دولار والتي تماثل حوالى ضعف قيمه جميع الأنشطة البشرية التي لا تتجاوز 18 ترليون دولار . ومع كل الجوانب من اللايقين ومن المعرفة الناقصة عن التنوع البيولوجي فإنه علينا انتهاج مبدأ الاحتياط ، والحد الأدنى للأمان ، عندما يتبين لنا احتمال فقدان الأنواع . ولابد أن نضع في الاعتبار أن النظم البيئية في حالتها الطبيعية تكون في حالة استقرار ديناميكي وليس استتاتيكي ، وأن التأثير الشديد على هذا الاتزان قد يخل به رأسا على عقب في لحظه لا نستطيع التنبؤ بها مقدما .

4 - المحميات الطبيعية فى مصر :

حدد القانون 102 لسنة 1983 فى شأن المحميات الطبيعية تعريف المحمية الطبيعية بأنها مساحة من الأرض أو المياه الساحلية أو الداخلية والتي تتميز بما تضمه من كائنات حية نباتية أو حيوانية أو ظواهر طبيعية ذات قيمة ثقافية أو علمية أو سياحية أو جمالية ، ويصدر بتحديدھا قرار رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح جهاز شئون البيئة .

ولقد تبنت الدولة سياسة حماية الحياة البرية والبحرية بالإعلان عن أراضى ومناطق محمية لرعاية السلالات والكائنات النباتية النادرة والمهددة بالانقراض ، كذا المحافظة على التكوينات الجيولوجية المتفردة والتراث الطبيعى والثقافى الأصيل . هذا علاوة على تطوير وتنمية وإدارة تلك الموارد على أسس وقواعد علمية وفنية وتنظيم استغلالها للأنشطة التنموية والسياحية والتقنية والبحثية والترفيهية لتكون نبعاً متجدداً للدخل القومى وتراثاً قيماً مصاناً للأجيال المتعاقبة ، واحتياطياً إستراتيجياً للموارد الطبيعية بالدولة .

وفى سبيل تحقيق ذلك تم إعلان شبكة من المحميات الطبيعية فى مصر تمثل الأنظمة الإيكولوجية المختلفة وتوفر سبل صيانة التنوع البيولوجى الهام ورعاية المعالم الطبيعية ذات القيمة الجمالية العالية . وتعنى الدولة بإدارة تلك المحميات بمنهج التنمية المتواصلة وتحقيق أكبر عائد اجتماعى واقتصادى بمناطقها . وتضم الشبكة الحالية 24 محمية بمساحة تمثل حوالى 10% من أرض الجمهورية ، ومن المخطط الوصول إلى 40 محمية عام 2017 بما يوازى 15-17 % من مساحة مصر .

وتندرج المحميات الحالية تحت أربعة تصنيفات عامة للأنماط البيئية كما يلى :-

عدد 5 محميات بحرية : وتقع إجمالاً على البحر الأحمر وخليج العقبة وتضم قطاعات بحرية وبرية مترابطة تركز على صون الشعاب المرجانية والأنظمة المصاحبة لها والحياة البحرية وأشجار المانجروف ، كذا الجزر البحرية والمناطق الصحراوية والجبلية المتاخمة . كما أنها أساس الجذب السياحى للغوص والرياضات البحرية فى مصر 0 وهى محميات رأس محمد - نيق - أبو جالوم بمحافظة جنوب سيناء ، ومحمية علبة وجزر البحر الأحمر، ووادى الجمال / حماطة بمحافظة البحر الأحمر .

عدد 8 محميات أراضى رطبة : وتقع على سواحل البحر المتوسط ونهر النيل وتضم على وجه الخصوص بعض البحيرات والمناطق الساحلية الشمالية وجزر نهر النيل . وتتولى أساساً حماية موائل الطيور المقيمة والمهاجرة وتنمية الثروة السمكية ومعاونة المجتمعات المحلية وتشجيع

السياحة البيئية . وهى محميات الزرائق بمحافظة شمال سيناء ، أشتوم الجميل بمحافظة بور سعيد ، البرلس بمحافظة كفر الشيخ ، العميد بمحافظة مطروح ، بحيرة قارون ووادى الريان بمحافظة الفيوم وجزيرتى سالوجا وغزال بمحافظة أسوان علاوة على جزر نهر النيل وعددها 144 جزيرة بالمحافظات المختلفة .

عدد 7 محميات صحراوية : وتقع هذه المحميات فى سيناء والصحراء الشرقية والصحراء الغربية وتضم النظم البيئية بالمرتفعات والسهول والوديان . وتحمى التنوع النباتى والحيوانى بتلك المناطق وتنظم وتنشط سياحة السفارى وتدعم المجتمعات المحلية . وهى محميات الأحراش بمحافظة شمال سيناء ، طابا وسانت كاترين بمحافظة جنوب سيناء ، سيوه بمحافظة مطروح ، الصحراء البيضاء بمحافظة الوادى الجديد ، وادى الأسىوطى بمحافظة أسىوط ، وواى العلاقى بمحافظة أسوان .

عدد 4 محميات جيولوجية : وهى تمثل ظواهر جيولوجية فريدة يتم العناية بها كمقاصد علمية وسياحية ، وهى محمية قبة الحسنة بمحافظة الجيزة ومحميتى الغابة المتحجرة ووادى دجلة بمحافظة القاهرة وكهف وادى سنور بمحافظة بنى سويف .

5- نماذج لأنشطة السياحة البيئية فى مصر :

(1) الغوص والسنوركل والرياضات البحرية :

تطورت أنشطة الغوص فى العالم مع زيادة وسائل الأمان وخفة المعدات التى تتيح للهواة الاستمتاع بسحر الحياة البحرية وأسرار أعماق البحار لا سيما ثراء الجمال وتنوع الشعاب المرجانية التى تعتبر من أهم أنظمة الحياة على وجه الأرض . تمتع مصر بسلسلة نادرة من الشعاب المرجانية التى تضم أكثر من 250 نوعاً على امتداد 1500 كيلومتراً بالبحر الأحمر وخليج العقبة ، وما يصابها من آلاف الأنواع من الكائنات البحرية الأخرى . ويعتبر هذا النظام الحاجز المرجانى الثانى فى العالم - بعد الحاجز المرجانى العظيم فى أستراليا . وتصنف مصر فى المرتبة الثانية أو الثالثة فى عالم الغوص ، بالنسبة لحيوية وتنوع مواقع الغوص بل بعض مناطقها تعتبر الأولى دولياً . أيضاً يوجد بالبحر الأحمر العديد من السفن الغارقة والتى نمت عليها الشعاب المرجانية والحياة البحرية وبعضها لها تاريخ هام أثناء الحرب العالمية الثانية . وفى البحر المتوسط توجد آثار غارقة لمدينة الإسكندرية إبان الإسكندر الأكبر والحملات العسكرية البحرية على مصر . كل ذلك يمثل تعدد غنى لمقاصد الجذب السياحى للغوص والسنوركل .

طبقاً لتقديرات منظمة " ديمار " المختصة بنشاط الغوص على مستوى العالم ، فإنه يوجد حوالى 18 مليون غواص ترفيهى يجوبون البحار عام 2003 ، وكل منهم يقوم برحلة أو رحلتين سنوياً . ومن واقع التجربة فإن 50% من هؤلاء الهواة يكون بصحبته مرافق واحد على الأقل . بذلك يشمل سوق السياحة العالمية للغوص على 40 مليون رحلة سنوياً كل منها 5-7 يوم وبمعدل الإنفاق فى الرحلة 1000-1500 دولار ، حيث تعتبر رياضة الغوص من أكبر أنواع السياحة إنفاقاً . أى أن سياحة الغوص والسنوركل تضخ حوالى 50 مليار دولار فى اقتصاد العالم سنوياً . ورغم أن التنمية السياحية بالبحر الأحمر وجنوب سيناء تمثل 60% من السياحة فى مصر ، ولدينا أكثر من 300 مركز للغوص إلا أنها لا تستحوذ إلا على حوالى 5% من السوق العالمية للغوص ، وهذا لا يتفق مع الإمكانيات والثراء الطبيعى للسياحة البيئية للغوص والسنوركل فى مصر . ويجدر هنا الإشارة إلى أن ممارسى رياضة السنوركل فى الحاضر هم قاعدة هواة رياضة الغوص فى المستقبل .

يوجد العديد من الرياضات البحرية الأخرى التى لها أهميتها وعشاقها ، وتعتبر من أغنى الهوايات مثل الشراعات البحرية والمائية ، والانزلاق على الماء ، البراشوت ، البنانا ، الموتوسيكلات المائية وغيرها ، هذا بالإضافة إلى الغوصات تحت الماء والقوارب الزجاجية . وتتمتع مصر بالمواقع الكثيرة المناسبة لتلك الهوايات دون تضارب مع بعضها أو مع أنشطة الغوص والسنوركل وصيد الأسماك حيث يتم تنظيمها فى مناطق محددة تكفل حماية البيئة وصون الموارد الطبيعية والاستمتاع بالهوايات وتشجيع تكرار الزيارات وتوفير الأمان للزوار .

(2) السياحة الصحراوية والسفارى :

سياحة الصحراء تعتبر سياحة جديدة تزايد عليها الإقبال فى السنوات الأخيرة مع تنامى السياحة البيئية ومحبة السفر والرحلات ، ومع تطور إمكانيات ومعدات السفارى من عربات 4x4 واتصالات بالأقمار الصناعية وتوجيه وتخييم وخدمات جيدة . وهذه الوسائل جعلت من السياحة الصحراوية متعة للهواة ومحبة المغامرة . أيضاً ساهم ذلك فى تنظيم العديد من المسابقات الصحراوية للسيارات والموتوسيكلات والدرجات وتسلق الجبال والسير على الأقدام فى مواقع مختارة بعناية ومصانة بيئياً .

من الأهمية مراعاة أن الصحراء لا تعنى الفراغ والانتساع الذى يستوعب الممارسات البشرية بكل سلبياتها ، بل على العكس تماماً فالصحراء تتسم ببيئة هشة للغاية وأنظمتها البيئية ذات حساسية عالية وتتوازن مع بعضها البعض فى نظام طبيعى دقيق يكون الإخلال به مؤثراً فى سلسلة من التدهور يصعب إيقافها . لذا يلزم التعامل مع النظم الصحراوية على أساس من الحكمة والعلم والاحتياط .

هذا النوع من السياحة له جاذبية خاصة لعشاق الطبيعة وما تضمه من نقاء وجمال أخذ وكنوز جيولوجية وتكوينات جغرافية رائعة ، وحفريات تسجل عصور التاريخ وتحكى سيرة الحياة التى انقرضت فى ماضى الزمان منذ ملايين السنين ، وتروى عن الغابات التى اندثرت والأنهار التى جفت والبحار التى انحسرت ما قبل التاريخ الحديث . كما أن تشكيلات الجبال والوديان وحركة الغرود الرملية تأخذ بلب السائحين ، أيضاً الحياة البرية التى يشاهدونها - رغم ندرتها أحياناً - تجذب انتباه قطاع كبير من الزوار لما تعكسه من قيمة عالية علمية وسياحية وجينية . وهنا نود التنويه إلى أنه يحظر فى هذا النوع من السياحة التأثير على التنوع البيولوجى النباتى أو الحيوانى بالتدمير أو الإتلاف أو القنص أو الإزعاج أو المساس بموائلها وأعشاشها وذلك فى إطار القواعد الموضوعية لحماية البيئة والتنوع البيولوجى .

صحارى العالم تغطى ثلث الكرة الأرضية ، وصحراء شمال أفريقيا تمثل 27% من تلك الصحارى وهى أكبر صحراء فى العالم ، وتشارك فيها 11 دولة . وتعتبر مصر بمساحتها المليون كيلومتر مربع جزء من هذه الصحراء والتي يقسمها وادى النيل إلى جزء غربى بنسبة 68% هى الصحراء الغربية ، وجزء شرقى بنسبة 22% هى الصحراء الشرقية ، وسيناء بنسبة 6% . صحارى مصر لها تاريخ عريق على المستويين الدولى والوطنى ، منذ العصر الحجري وقوم عاد والفراعنة والفرس والإسكندر الأكبر وحملات الحرب العالمية الثانية ومعارك الحروب الحديثة . هى معقل للأديان ومسار العائلة المقدسة وممرات الحجيج . وتزخر بالكثير من المعادن والمناجم وحفريات الديناصورات والحيتان ، وتضم الواحات الفريدة وينابيعها الغزيرة ومجتمعاتها الأصلية وتراثهم العريق ومنتجاتهم التقليدية ، ومسجلاً بها آثار حياتهم ونباتاتهم وحيواناتهم وطيورهم . صحارى مصر يلفها الكثير من الأسرار والغموض مما جعلها موقع جاذب لرحلات المستكشفين والباحثين فى أعماق التاريخ .

(3) مشاهدة الطيور :

هى إحدى أنشطة السياحة البيئية التى يتزايد أعداد هواةها بشكل مضطرب كل عام ، وتنمو فى العالم جمعيات محبى الطيور والتى بلغ عددها عدة مئات من الجمعيات العالمية والوطنية والتى تعتبر مراكز هامة لترويج هذا النشاط من السياحة والتى تضم نخبة مثقفة وعالمة بأنواع وأجناس وبيئات ورحلات الطيور وارتباطها ببعضها وعاداتها وتكاثرها ومدى ندرتها وقيمتها الاقتصادية والبيولوجية . ونظراً للاهتمام الدولى بالطيور المقيمة والمهاجرة فقد أبرمت معاهدات دولية لحمايتها والمحافظة عليها من الانقراض وضمان سلامة البيئات التى تأويها ومناطق هجرتها وتنظيم عملية الاتجار فيها وصيدها . كما يصدر عن الطيور وأنواعها ومراقبتها عشرات المجالات والكتب وتوجد شركات عديدة تخصصت فى تنظيم رحلاتها حول العالم . أيضاً تطورت وسائل مشاهدة الطيور وتصويرها وأساليب التعرف عليها بحيث تنقل المشاهد بالقرب منها والتفاعل معها وتنظم لذلك مسابقات دولية متعددة .

اهتمت مصر منذ قديم العصور بالطيور والحياة البرية بوجه عام . ولقد أسبغ القدماء المصريين صفة القداسة على بعض الأنواع مثل طائر المنجل والصقور . كما صدرت القوانين المصرية فى العصر الحديث التى تحمى الطيور المقيمة والمهاجرة منها قانون الزراعة عام 1966 ، ثم قانون المحميات الطبيعية عام 1983 وقانون حماية البيئة عام 1994. أيضاً كانت مصر من أوائل الدول التى صدقت على نحو عشرة اتفاقيات دولية لحماية الطيور ومرتبطة بها . ونظراً لموقع مصر الجغرافى والإستراتيجى على مسارات الطيور المهاجرة من جنوب شرق أوروبا إلى شرق ووسط أفريقيا ، فإنه تصل مصر أعداد كبيرة من تلك الطيور والتى تهاجر إلى

أفريقيا في فصل الشتاء وأثناء رحلة عودتها إلى أوروبا في فصل الخريف ، وتستخدم في رحلاتها مسارات دولية معروفة ومرصودة .

يوجد في مصر مناطق كثيرة لإيواء تلك الطيور ومتابعتها ومراقبتها ، وهي أساساً المناطق الرطبة بالبحرين المتوسط والأحمر والجزر البحرية والبحيرات الشمالية والداخلية ، كذلك الدلتا ونهر النيل والواحات وأشجار المانجروف وغيرها . وتعتبر الطيور في مصر أكبر تنوع بيولوجي للفقاريات غير المائية ، وتضم أكثر من 470 نوعاً معروفاً من الطيور إلا أن معظمها لا يتكاثر في مصر ، وهي تعبرها أو تبقى بها طوال فترة الشتاء . يوجد فقط حوالي 150 نوعاً الذي نعتبره مقيماً ويتكاثر في مصر ، وأحياناً يهاجر بعضها أيضاً إلى الجنوب في فصل الشتاء . إن سياحة مشاهدة الطيور تعتبر من الأنواع الراقية للسياحة ذات الإنفاق العالي والتي تقضى فترات طويلة في الإقامة والتنقل داخل مصر . ويستطيع السائح المتخصص أن يرقب مئات الأنواع من الطيور على مسار هجرتها على السواحل ، علاوة على تمتعه بمشاهدة ما سجلته النقوش القديمة على الآثار المختلفة والمعابد من اهتمام الفراغة بالطيور وارتباطها بحياتهم ورفاهيتهم .

(4) سياحة الاستشفاء البيئي :

مارس القدماء المصريين أساليباً للعلاج بالموارد الطبيعية منذ آلاف السنين والتي أرساها عميد الطب أمحوتب أكبر عباقرة الطب ما قبل الميلاد بثلاثة آلاف سنة . وقد مارست ملكات مصر حتشبسوت وكليوباترا الاستشفاء الطبيعي سواء بالطمر في الرمال أو الاستحمام في المياه الكبريتية . ويشهد سقراط مؤسس علم العلاج الطبيعي بمكانة مصر في هذا النوع من العلاج بما تزخر به من مناطق طبيعية للاستشفاء ومناخ صحى يساعد على العلاج . ويتواجد في مصر حوالي 28 موقعاً تصلح لسياحة الاستشفاء البيئي في محافظات جنوب وشمال سيناء والبحر الأحمر ومطروح والوادي الجديد وأسوان والفيوم وغيرها . وتنتشر في مصر مئات العيون والآبار الطبيعية والكبريتية ذات درجات الحرارة التي تتراوح بين 30 ، 73 م ، أيضاً تتواجد بهذه المياه نسب من المعادن الطبيعية التي تعاون على علاج الأمراض الجلدية والروماتزمية . كما أن رمال مصر بها مواقع متعددة ذات العناصر الطبيعية والمشعة التي تساعد في علاج الصدفية والروماتويد عند طمر الجسم بالرمال لفترات علاجية مدروسة . ولقد انتشرت في مصر بعض مواقع الاستشفاء الطبيعي ذات السمعة العالمية والتي تحتاج إلى التعزيز والرعاية ، كذلك متابعة سلامة وصون الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها والتي يتم تسويقها تحت عنوان الاستشفاء البيئي . ويكفى القول بأنه في العالم 24 مليون مريض بالصدفية يسعون للعلاج الطبيعي وعندنا في مصر منطقة سفاجا التي تعتنى بذلك .

(5) صيد الطيور والأسماك :

هذه الأنواع من السياحة الدولية أو المحلية لها تأثير سلبي على التنوع البيولوجى فى حالة تجاوز هذه النشاطات لقدرة الأنواع على استعادة توازنها أو عند صيد الأنواع المهددة بالانقراض . لذلك فقد أصدرت وزارة الدولة لشئون البيئة تعليمات محددة لصيد الطيور المائية لنوادى الصيد والشركات السياحية بأنواع وأعداد محددة وخلال أشهر معينة وفى مناطق مخصصة لذلك . أما صيد الأسماك فى البحر الأحمر سواء التقليدى أو للهواة فإنه يخضع لتعليمات من الهيئة العامة للثروة السمكية فى مواسم ومناطق معينة ولوزارة الدولة لشئون البيئة لحماية الشعاب المرجانية ومراعاة عدم الصيد الجائر أو الأنواع النادرة . ويتم تنظيم مسابقات لصيد الأسماك بواسطة الاتحاد المصرى لصيد الأسماك وبموافقات بيئية محددة وبالأنواع المسموح بصيدها عالمياً . هذا ويؤخذ فى الاعتبار عدم تدخل ممارسته صيد الأسماك مع النشاطات الأخرى للسياحة البيئية خاصة الغوص والسنوركل والرياضات البحرية .

(6) الفنادق البيئية :

تزايد الإقبال فى مصر على ارتياد الفنادق البيئية والتي هى طراز معمارى متوافق مع طبيعة المنطقة ويندمج بها ويقوم على خدمتها المجتمع المحلى المهتم بالسياحة البيئية . ويتم اختيار هذه الفنادق فى مواقع ذات جمال طبيعى وتنوع بيئى يساهم فى تعايش السياح مع حياة الفطرة بين السكان الأصليين ينهلون من ثقافتهم وتراثهم ويستمتعون بصفاء ذهنى وروحى مع روعة المكان والزمان فى الليل والنهار .

أصبح الفندق البيئى أحد العلامات المميزة لإقامة السياح البيئيين بما يوفره لهم من أسلوب تقليدى للحياة والغذاء والخدمات والتقنيات البسيطة التى تقى بمتطلباتهم ومواصفات بيئية سليمة وتفاعل مع الحضارة الأصلية والمنتجات الطبيعية واليدوية بحيث يترك لدى السائح خبرات وذكريات لا تمحى وتدعوه وأصدقائه للعودة العديد من المرات .

(7) الرحلات النيلية :

إن مجرد ذكر اسم النيل يبعث فى السائح الرغبة فى مشاهدة عظمة الحضارة المصرية وتتجسد لديه ملامح جهود الإنسان المصرى على ضفافه على مر الزمان . نهر النيل ثانى أطول أنهار العالم خلق حوله الوادى الذى شكل شخصية مصر عبر التاريخ وكون حياة المصريين فى الماضى والحاضر . أصبحت الرحلات النيلية تجربة فريدة للسياح يستمتعون بضافه الرفيعة بأصالتها الطيبة وجمالها الأخاذ على طول الوادى ، ويستلهمون إبداعات آثار

وفنون مصر الفرعونية التي حملت لواء حضارة البشرية ، ويتعرفون على مظاهر التاريخ الحديث ومعالم التنمية ، كما يشاهدون 144 جزيرة متنوعة بمجرى النيل وفروعه وهى معلنة محميات طبيعية . يعمل فى مجال السياحة النيلية مئات المراكب والقوارب والتي تحتاج لمزيد من الاهتمام والتسهيلات . ولكى تكون هذه السياحة رائعة فإنها تحتاج لتكاتف العديد من الجهات للمحافظة على نقاء مياه النهر وسلامة مجراه وتطوير المراسى والتخلص السليم من المخلفات وإدارة جيدة للجزر وتنظيم نشاط المراكب والقوارب والمحافظة على البيئة وتوفير الأمان طوال الرحلات .

(8) دراسة ومشاهدة الظواهر الطبيعية :

حدثت ظاهرة فلكية هامة يوم 2004/6/8 بعبور كوكب الزهرة بين الأرض والشمس والذى لم يشاهد بصورته المثلى إلا بمنطقة الشرق الأوسط والخليج العربى ولمدة 6 ساعات فقط حيث يحجب جزء من الشمس ، وهذا الحدث لم يتكرر منذ 122 عاماً . بهذه المناسبة قرأنا فى مجلة علمية أسماها " سكاى أند تليسكوب " بعدها فى آخر يونيو 2004 دعوة القراء لزيارة مصر فى مارس 2006 من أجل التمتع بمشاهدة 4 دقائق كاملة من الكسوف الكلى للشمس ، هذا الحدث الفريد لن تشهده مصر إلا بعد 200 عاماً ، وسعيًا لجذب اهتمام الناس بالحدث أشارت المقالة إلى ميزة مشاهدة هذا الكسوف الكلى فى قلب الصحراء الغربية مع فرصة لزيارة الأهرامات وأبو الهول والمعابد الفرعونية إلى جانب الاستمتاع بالرحلات النهرية بالنيل العظيم ، وسيحظى أول الحاجزين بغرف تطل على الأهرامات . هذا مثال لتسويق مشاهدة الظواهر الطبيعية . وتزخر مواقع عديدة فى مصر بصفاء سمائها لرصد النجوم والظواهر الفلكية فى مناطق لا تزعجها الأضواء . ولدينا تكوينات جيولوجية تمثل حالات نادرة لتغيرات الكون على ملايين السنين وحفريات لحياة اندثرت على مر العصور تحاكي تاريخ الكرة الأرضية . هذه الموضوعات جاذبة لسياحة علمية وبحثية قادرة على الصرف ومحبة للطبيعة ويمكن ربطها مع عناصر سياحية متعددة كما هو موضح سابقاً .

القسم الثانى

الأهداف والسياسات والمبادئ

1- الرؤية والأهداف :

الرؤية :

حدد برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة السياحة العالمية الخصائص العامة للسياحة البيئية فى عامها العالمى 2002 بالعناصر التالية :-

- هى كل أنواع السياحة التى تعتمد على الطبيعة ، ويكون حافزها الرئيسى تقدير المناطق الطبيعية والاستمتاع بها وما تحويه من ثقافات تقليدية .
- تشمل مقومات تعليمية وتثقيفية وتراعى الحد من تأثيراتها السلبية على البيئة الطبيعية والثقافية والاجتماعية .
- يتم تنظيمها عادة - وليس أساساً - فى شكل مجموعات صغيرة بواسطة شركات متخصصة .
- تعزيز حماية الموارد الطبيعية من خلال زيادة المنافع الاقتصادية للمجتمعات المضيفة والمؤسسات القائمة على صون الطبيعة ، توفير الوظائف للمواطنين ورفع مستوى معيشتهم ، والارتقاء بالوعى لحماية التراث الطبيعى والثقافى .

وفى هذا الإطار فإن السياحة البيئية تعتبر سياحة تخصصية مثقفة وواعية بحماية الأنظمة البيئية ، وتتبنى رؤيتها الإستراتيجية الدعامات التالية :-

- الاستخدام الرشيد والمستدام لزيارات السياحة البيئية للمناطق الطبيعية والنظم البيئية طبقاً لقدراتها الاستيعابية .
- تعاون جميع الجهات المعنية والشركاء فى تنمية السياحة البيئية وتطوير مقاصدها بما يضمن استدامتها .
- تحسين العائد الاجتماعى والاقتصادى على المجتمعات المحلية والحفاظ على تراثهم والحرص على تقاليدهم .
- دعم وصون التراث الطبيعى والثقافى بالمحميات الطبيعية كمناطق ذات طبيعة خاصة تمثل حجر الزاوية للسياحة البيئية .

الأهداف :

- (1) حشد الجهود الوطنية لتحقيق التوازن بين السياحة البيئية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية الموارد الطبيعية والبيئة واستمرار عطائها وطنياً ومحلياً .
- (2) تحسين إدارة وتنمية السياحة البيئية بالتعاون بين الأجهزة والهيئات والمؤسسات والقطاع الخاص والمجتمع المدني على المستويات المختلفة بما فيها تخطيط استخدامات الأراضي وتنوع المقاصد السياحية وتقويم شامل للآثار البيئية .
- (3) تطوير البنية الأساسية والارتقاء بالخدمات المقدمة بمواقع السياحة البيئية . وتشجيع نوعية السياحة التي تحافظ على البيئة وتدعم المجتمعات المحلية وترعى ثقافتهم وتقاليدهم .
- (4) تعزيز أنشطة السياحة البيئية المستدامة بتفعيل القوانين والتشريعات البيئية ووضع معايير قياسية للتنمية السياحية والوسائل المستخدمة ونوعية البيئة ومعدلات لتقويم حالة التنوع البيولوجي .
- (5) التأكيد على الدعم المتبادل بين السياحة والبيئة كمنهج عام لتحفيز سياسات الحماية البيئية وتشجيع المبادرات التي تصون التراث الطبيعي والثقافي ودعم المحميات الطبيعية .
- (6) وضع نظم وأساليب للمتابعة والرقابة والرصد لأنشطة السياحة البيئية والكشف عن المعوقات والمشاكل في مراحلها المتقدمة واتخاذ الإجراءات المانعة لتفاقم الموقف وعند الطوارئ .
- (7) تنشيط الاستفادة من إمكانيات التكنولوجيا النظيفة في الإنشاءات والمعدات ووسائل الانتقال والاستخدامات المختلفة ، وتشجيع ونشر الخبرات الناجحة في هذا المجال .
- (8) زيادة الوعي والثقافة البيئية بين الجماهير والسياح ، والاهتمام بالإعلام عن السياحة البيئية وصون الطبيعة والتنوع البيولوجي ، والتسويق المتميز للمقاصد السياحية المصرية ، وذلك بالتعاون المشترك بين المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص والمنظمات الأهلية .
- (9) بناء القدرات المؤسسية والشراكة مع المعنيين بالسياحة البيئية وتوفير شبكة من المعلومات بينهم والانفتاح على المجتمع الدولي بما يعزز التنمية المستدامة للسياحة البيئية .

2- توجهات سياسة السياحة البيئية فى مصر :

- (1) رعاية اتجاهات وقضايا السياحة المستدامة وتنفيذها من خلال جهود التنسيق والاتصال والمشاركة بين الأجهزة والمؤسسات والشركات والمجتمع المدنى والمنظمات الأهلية والمواطنين .
- (2) تنظيم التعاون بين خبراء السياحة وحماية البيئة لتنشيط السياحة المستدامة المثقفة التى تهتم وتعتنى بالنواحى الإيكولوجية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية ، علاوة على دعم صون الموارد الطبيعية والارتقاء بنوعية الزائرين ، ورعاية النماذج الرائدة والخدمات المتميزة بيئياً .
- (3) تشجيع الممارسات التى تبرز أهمية التنوع البيولوجي للدولة وترحب بالزائرين من جميع الجنسيات والثقافات والأعمار والقدرات الجسمانية ومختلف المستويات الاقتصادية والتعليمية دون تمييز .
- (4) توثيق العلاقات الطيبة بين المحميات الطبيعية والمجتمعات والمستثمرين لتأكيد جودة الخدمات المقدمة للزائرين والتفاهم المشترك للارتقاء بصناعة السياحة والمحافظة على التراث الثقافى والأعراف والتقاليد المحلية .
- (5) توفير خدمات تنظيمية ومعلوماتية للزائرين بالمحميات الطبيعية بكفاءة عالية وتكلفة مناسبة طبقاً للتمويل والمشاركة المتاحة ، وفى إطار الحساسية البيئية للمواقع وقدراتها الاستيعابية . أيضاً إعداد مستوى جيد من المرشدين السياحيين والباحثين البيئيين القادرين على تقديم معلومات تفصيلية وصحيحة للسياح .
- (6) الحث على استخدام التصميمات العالمية والتعليمات القياسية فى العلامات الإرشادية والمطبوعات خاصة فيما يتعلق بأمان الزوار وراحتهم وإقامتهم .
- (7) تشجيع زيارة المحميات غير المعروفة للسياح كذلك المناطق الأقل استخداماً ، خلال فترات ذروة السياحة وفى بعض أيام الأسبوع أو بعض أوقات اليوم الواحد فى إطار المتيسر لأجل التعريف بتلك المقاصد السياحية وتنميتها وتخفيف التكدس والضغط على الموارد الطبيعية الأخرى .
- (8) مراعاة متطلبات المحميات الطبيعية عند إعداد مخططات وإدارة الاستثمارات والخدمات التى فى نطاقها وحولها وتقديم دراسات تقييم الأثر البيئى بما لا ينعكس سلباً على الموارد الطبيعية والحياة البرية وموائلها والبنية الأساسية وتنظيم الزائرين .
- (9) تقويم حالة المقاصد السياحية ذات الإقبال الكبير والممارسات التى تتم بها وتحديد القدرات الاستيعابية لها بناء على دراسات علمية لوضع مستويات لأعداد الزائرين ونوعياتهم والمعدات المستخدمة والمسارات والخدمات اللازمة .

(10) التعاون المشترك لمتابعة وبحث نوعية السياحة الوافدة وتحليل البيانات وتطوير مبادرات التسويق للتأكد من توافق أنشطة وخدمات السياحة البيئية الوطنية مع حركتها العالمية وتوجهاتها المستقبلية .

(11) العمل كشركاء لتوفير المعلومات الدقيقة والوافية فى الوقت المناسب ، والتأكد من أن الأوضاع الحقيقية والأمان بمناطق الزيارات منشورة ومدونة بمطويات التوعية ، كذلك الإعلان مقدماً بوقت مناسب عن أى تغيرات فى النشاط السياحى أو الرسوم التى يتم تحصيلها .

(12) وضع بروتوكولات وتعزيز قنوات الاتصال بين الجهات المختلفة الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدنى للتعامل مع الأزمات وعند الطوارئ لمواجهة التأثيرات المختلفة على صناعة السياحة والموارد الطبيعية .

(13) إعلام الزوار والشركات السياحية والمجتمعات القريبة عن الحالات الراهنة للموارد الطبيعية الرئيسية بالمحميات الطبيعية وغيرها والإجراءات المتخذة لحمايتها واستعادة حيويتها . أيضاً بناء التفاهم المشترك نحو متطلبات الحماية المناسبة لتلك الموارد لأجل الاستمتاع بها حالياً ومستقبلاً وتأكيد استمرارية عطائها للاستثمار ونمو الاقتصاد الوطنى .

(14) تنمية الشراكة بين الأطراف المعنية بالسياحة البيئية لتنفيذ خدمات على نطاق واسع وتمويل برامج للارتقاء بالبيئة بما يحقق الفائدة المشتركة وانجاز الأهداف المرجوة للجميع .

3- مبادئ الإستراتيجية الوطنية للسياحة البيئية :

- (1) إنشاء وإدارة شبكة متكاملة من المحميات الطبيعية تمثل النظم البيئية المختلفة في مصر والتي تدعم أنشطة السياحة البيئية وتضمن التنوع البيولوجي النادر وتحمي الموارد الطبيعية والثقافية ذات الأهمية وتعزز التعاون مع المجتمعات الأصلية بمناطقها .
- (2) توفير البنية الأساسية والخدمات وتنشيط السياحة البيئية وإدارتها يكون مبنياً على قواعد بيئية سليمة تضمن استدامتها ونموها ، مع الوضع في الاعتبار ما يلي :-
 - رفع مستوى المعيشة للمجتمعات المحلية ومشاركتهم في المنافع .
 - الاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية وعدالته بين الأجيال المتعاقبة .
 - المحافظة على التنوع النباتي والحيواني وموائله وصيانة أنظمتها الإيكولوجية .
 - مراعاة الأبعاد العالمية للسياحة البيئية .
- (3) اتخاذ التدابير الوقائية عند توقع تغيرات في البيئة الطبيعية بناء على الأسس التالية :-
 - الثروات الطبيعية احتياطي إستراتيجي للدولة وله قيمة عالية .
 - تقوم أجهزة الدولة بإجراءات مسبقة حاسمة ذات سند علمي .
 - المؤسسات والمنظمات التي تقترح متغيرات محددة عليها توثيق عدم تأثيرها على البيئة.
 - الأعمال الحالية هي ميراث المستقبل .
 - جميع القرارات لها تكلفة (بمعنى أن الإجراءات الاحتياطية قد تعنى فقد فرصة للآخرين).
- (4) تطبيق القوانين واللوائح البيئية للدولة والشروط والقواعد المنبثقة عنها وخطط الإدارة لحماية التراث الطبيعي والثقافي بالمحميات الطبيعية ، أيضاً الالتزام بالاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بحماية البيئة والموارد الطبيعية والتراث الحضاري والتنوع البيولوجي .
- (5) الاهتمام بأوضاع المجتمعات البدوية والسكان الأصليين بالمناطق المختلفة ورعاية تراثهم واحترام تقاليدهم وإشراكهم في أنشطة السياحة البيئية وإدارة المحميات الطبيعية.
- (6) تشجيع وتنظيم الاستغلال المناسب للفرص المتاحة لتفاعل الزائرين مع المعالم الطبيعية والثقافية سواء بالمحميات الطبيعية أو خارجها طالما تتوافق مع أهداف صون هذه الموارد وأساليب حمايتها .
- (7) يراعى أن حساب التكاليف والفوائد لحركة الوفود الزائرة والتحليل المالي لها ليس كافياً لتقويم كفاءة السياحة البيئية ، بل يلزم أن يكون شاملاً لاقتصاديات حماية البيئة المباشرة وغير المباشرة .
- (8) يجب العناية بالعديد من القيم الاجتماعية والاقتصادية والإيكولوجية والأخلاقية وغيرها عند اتخاذ قرارات الإدارة لتوازن استخدامات مقاصد السياحة البيئية .

- (9) الوضع فى الاعتبار أن لكل بيئة طبيعية خصائصها المميزة ومكوناتها المختلفة التى تتطلب أساليب معينة لتنظيم زيارتها وقواعد محددة وتصميمات مناسبة للخدمات والتسهيلات المقدمة للزوار .
- (10) العمل على تعظيم الاستمتاع والترويج والاستفادة لممارسى السياحة البيئية من خلال كفاءة إدارة مقاصدها المختلفة وتزويدها بالخدمات المناسبة ، وتنوع مواقع زيارات التراث الطبيعى والثقافى التى تحظى بنوعية عالية من الرعاية .
- (11) المحميات الطبيعية هى قطاع من استخدامات الأراضى بالدولة والذى يتكامل مع مناحى التنمية المختلفة المرتبطة بالسياحة البيئية على المستوى القومى . ويتم ذلك فى إطار خطة عمل واضحة للالتزامات وشراكة قوية للأطراف المعنية لأجل تحقيق استدامة صناعة السياحة .
- (12) إعداد وتنشيط برامج التوعية والتثقيف والإعلام والتسويق للسياحة البيئية فى منظومة متكاملة وباستخدام تكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصالات الحديثة والوسائط المتعددة، وتبادل الخبرات على المستوى الوطنى والإقليمى والدولى .

4- قواعد السياحة البيئية المستدامة :

السياحة البيئية المستدامة قادرة على توفير العديد من الوظائف والكثير من الأرباح مع دعم حماية الموارد الطبيعية . أيضاً هي تعاون في زيادة الوعي الجماهيري بشأن المنتجات والخدمات التي تقدمها النظم البيئية الطبيعية والتنوع البيولوجي بالإضافة إلى احترام المعارف التقليدية وخبرات المجتمعات المحلية . هذا النوع من السياحة يحقق التكامل العملي بين الاعتبارات البيئية والمتطلبات الاقتصادية ويعطى نموذجاً للتنمية المستدامة .

وتعتنى الاستراتيجية الوطنية بإرساء نظم للإدارة والمتابعة والتطوير والنشاطات السياحية البيئية بمشاركة جميع الجهات المعنية والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية والبدو والمنظمات الأهلية وبمعاونة الخبراء الوطنيين الدوليين وذلك من خلال أساليب التشاور والحوار المشترك وتبادل المعلومات والدروس المستفادة .

وترتكز السياحة البيئية المستدامة على تحقيق الدعم المتبادل بين تنمية السياحة وحماية الموارد الطبيعية والمشاركة الفعالة من المعنيين بهذه السياحة ، وتعزيز البنية التحتية وتخطيط استخدامات الأراضي على أساس الصون والاستخدام الرشيد للتنوع البيولوجي . وفي سبيل ذلك فإنها تضع القواعد الأساسية التالية لاستثمار أنشطة السياحة البيئية وكفاءة إدارتها وتواصل عطائها على المستوى القومى والمحلى .

(1) المعلومات الأساسية :

إن توفر المعلومات هو ركيزة اتخاذ القرارات السليمة وتقويم ما يترتب عليها . وتشمل البيانات المحلية والوطنية عن الظروف الراهنة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المرتبطة بتطورات أنشطة السياحة وتأثيرها على المجتمعات المحلية . ويتم تجميع المعلومات عن المجالات المختلفة للسياحة البيئية وأوضاعها ، حالة التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية والتراث الثقافي بالمناطق ذات الأهمية السياحية ، المخططات القومية والمحلية المرتبطة بالسياحة وصون الطبيعة بما في ذلك البيانات العلمية والتقليدية والتقارير الصادرة عنها .

هذه المعلومات يتم تجميعها من مصادر متعددة بالتعاون مع والشركاء المعنيين بالسياحة البيئية ، ويتم تصنيفها قطاعياً في إطار طبيعة النظم البيئية المختلفة . ويتطلب ذلك تشكيل فريق من الخبراء لجمع وتحليل المعلومات ومناقشتها مع أصحاب المصلحة ، علاوة على الاستعانة بالمعلومات الدولية والإقليمية ومواقعها على شبكة الانترنت ، والعمل على تحديث المعلومات دورياً .

(2) صياغة السياسة القومية للسياحة البيئية :

بناء على تقويم المعلومات الأساسية وخطط الدولة للتنمية المرتبطة بالسياحة ، يتم صياغة السياسة القومية للسياحة البيئية المستدامة والتي تمثل الرؤية طويلة الأمد موضحة الغايات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية . وفى ضوء أولويات الدولة يتم وضع مقاييس ومؤشرات لما هو مطلوب تحقيقه فى مجالات متعددة مثل استخدامات الأراضي ، تصنيف مناطق الأنشطة ، كفاءة النظم البيئية ، صون التنوع البيولوجى ، الاستخدام المستدام ، رفع مستوى المعيشة ومشاركة المجتمعات المحلية والأصلية .

(3) تحديد المبادئ والغايات الإستراتيجية :

لأجل تفعيل التوجهات القومية فى سياسة الدولة للسياحة البيئية فإنه يتم الاتفاق على مبادئ معينة ومجموعة من الأهداف لأجل تحقيقها فى إطار زمنى محدد بما يضمن أن تكون جميع أنشطة التنمية السياحية لها تأثير مقبول بيئياً وتلبى فى نفس الوقت احتياجات السوق السياحية الحقيقية . وقد يتطلب ذلك إجراءات إدارية أو قانونية لدعم الحماية البيئية لبعض المناطق علاوة على تعزيز العناية بشبكة المحميات الطبيعية ، كذلك الاستفادة من الآليات الاقتصادية وتشجيع القطاع الخاص لدعم جهود حماية الطبيعة . هذا ويمكن أن تتحدد الأهداف المرجوة فى ضوء معدلات للأداء أو أساليب للإنجاز .

(4) مراجعة الإجراءات القانونية ونظم المراقبة :

من المناسب مراجعة الإجراءات الخاصة بتخطيط استخدامات الأراضي والتقييم البيئى وقواعد الإنشاءات والمباني والمقاييس السياحية ، ومدى الحاجة إلى تطويرها . وقد تسفر هذه المراجعات عن اكتشاف أساليب مستحدثة لإصدار التراخيص والموافقات للتنمية السياحية وأنشطتها ، والحوافز لتشجيع السياحة المستدامة ، وآليات اقتصادية لإدارة أنشطة السياحة والتنوع البيولوجى ، أيضاً تخطيط وتمركز التسهيلات السياحية . كما تعاون هذه المراجعة على تحديد متطلبات إدارة الأراضي بواسطة المجتمعات المحلية والبدوية ، كذلك دعم أساليب اتخاذ القرار للموضوعات المرتبطة بالتنمية السياحية .

(5) تقويم التأثيرات المحتملة للمشروعات والأنشطة الجديدة :

يلزم إجراء دراسة تقييم التأثير البيئى لأى مشروع أو نشاط سياحى جديد ، ناهيك عن ضرورة توافق المشروعات والأنشطة القائمة مع القوانين والشروط البيئية . وقبل الترخيص بأى نشاط يتم عمل تقويم شامل للتأثيرات البيئية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية سواء السالبة أو الموجبة ، ودراسة البدائل للتعامل مع التأثيرات المحتملة . ويجب أن تكون المعلومات المقدمة

والإجراءات المتخذة على المستوى المطلوب لإجازة النشاط ، أيضاً تقييم مشاركة المجتمعات المحلية والبدو والاستفادة من معارفهم التقليدية . علاوة على ذلك فإنه يتم التعامل بنفس الأسلوب مع أى تغيرات أو توسعات للمشروعات والنشاطات العاملة فى السياحة البيئية . وقد يترتب على التأثيرات البيئية السلبية المحتملة ضرورة تغيير مواقع العمل أو تعديل النشاط ، لاسيما فى حالة الاستخدام غير الرشيد للموارد الطبيعية ، إتلاف أو تغيير الأنظمة البيئية وموائلها ، نواتج من المخلفات وتلويث للبيئة الطبيعية ، إدخال كائنات غريبة عن البيئة أو مؤثرة على السلامة الأحيائية ، أو إحداث خلل اجتماعى وتغيير فى الثقافات الموروثة بالمجتمعات المحلية . وعلى الجانب الآخر فقد تضم التأثيرات الإيجابية تنمية العائد المادى لصيانة المناطق الطبيعية وتمويل متطلبات البنية التحتية والخدمات ، توفير فرص العمل ورفع مستوى المعيشة ، كذلك تنوع الأنشطة الاقتصادية .

(6) الإدارة البيئية للأنشطة السياحية :

بعد الموافقة على المشروع أو النشاط السياحى فإنه يلزم تجنب التأثير السلبى على التنوع البيولوجى أو الموارد الطبيعية وتقليلها إلى أقل حد ممكن فى إطار المعدلات المسموح بها . ولكى تكون السياحة البيئية مستدامة فإنه يتم تنظيم نشاطاتها فى ضوء القدرات الاستيعابية والحدود الممكنة للنظم البيئية . ومن الموضوعات الهامة للإدارة البيئية تخصيص المواقع السياحية والمزارات ، المسارات ومحاور التحرك ، السيطرة على السلوكيات ، تواجد حراس البيئة بالمناطق ذات الحساسية الإيكولوجية ، تحديد عدد الزوار وتأثيراتهم . وبالإضافة إلى تنظيم الأنشطة السياحية فإنه يحظر تلويث البيئة ويتم التعامل السليم مع المخلفات الصلبة والسائلة ، ويراعى تصميم الوسائل والخدمات والتكنولوجيا المستخدمة طبقاً لكفاءتها البيئية وإنتاجها النظيف ، أيضاً تتخذ إجراءات حازمة لتأكيد صون المناظر الطبيعية والتراث الطبيعى والثقافى ، هذا فضلاً عن تواجد خطط للطوارئ البيئية للتدخل عند اللزوم . ويتوافق مع ذلك برامج جيدة للتوعية والتثقيف والإعلام البيئى ومشاركة المجتمع المدنى وتشجيع السلوكيات المتميزة ونشر الخبرات الجيدة والدروس المستفادة .

(7) الشراكة فى عملية اتخاذ القرار وتنفيذه :

أهمية المشاورة والحوار بين الأجهزة المختصة والشركاء المعنيين والمجتمعات المحلية والمنظمات الأهلية وغيرهم ليكون القرار نابعاً من أصحاب المصلحة لضمان التزامهم بتنفيذه كل فيما يخصه . ويتطلب ذلك إيجاد آليات تنظيمية وقانونية لإقرار مقترحات تنمية السياحة البيئية وإعلام المجتمع بالقرارات المتخذة ومتابعة الالتزام بالقواعد المتفق عليها .

وتكون الشركات السياحية والمستثمرون والمرشدون السياحيين مسئولين عن تنفيذ القواعد والشروط الموضوعية للسياحة البيئية . كما أن عليهم إخطار الجهات المختصة بأى قصور فى حماية التراث الطبيعى والثقافى والتنوع البيولوجى أو أى تدهورات تحدث بالمزارات والمسارات المؤدية إليها ، كذلك أى مشاكل فى النشاطات السياحية ، بالإضافة إلى توصياتهم فيما يرونه لارتقاء بهذا النوع من السياحة .

(8) المراقبة والرصد :

يعتبر القائمون على نشاطات السياحة البيئية ووسائلها أحد المصادر الرئيسية للمعلومات التى تعاون على تقويم سلامة النظم البيئية وكفاءة الخدمات المقدمة والالتزام بالتعليمات ، وذلك نتيجة تواجدهم وارتباطهم المنتظم بالمواقع المختلفة ، وهم قادرون على إدراك المتغيرات التى تحدث بها . ولأجل ذلك فإنه من المناسب تنظيم تقدمهم بتقارير دورية يتم وضعها فى الاعتبار لإصلاح الأضرار التى تحدث . ويلزم تشكيل أطقم فنية من الأجهزة والهيئات المسؤولة عن السياحة البيئية ومعهم ممثلين من المجتمع المدنى لمراقبة الأنشطة المختلفة والتأكد من الالتزام بالشروط والقواعد الموضوعية سواء على المستوى الوطنى أو المحلى . وفى هذا الإطار يجب وضع معايير قياسية لجميع نواحي الإدارة البيئية والسياحة المستدامة والتوجهات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وتشمل إجراءات المراقبة القيام برصد الجهود لحماية الأنواع المهددة بالانقراض وحظر دخول السلالات الغريبة ، وتنفيذ الالتزامات الوطنية والدولية لتقويم الموارد الجينية ، وبحث الأحوال العامة للبيئة والتنوع البيولوجى ، وتوجهات الأنشطة السياحية وتأثيراتها . كما أنه قد يتطلب الأمر إعادة تقنين المقاييس الموضوعية فى حالة اكتشاف تأثيرات سلبية على التنوع البيولوجى والنظم البيئية .

(9) متابعة كفاءة إدارة السياحة البيئية :

نظراً لتعدد ديناميكية طبيعة النظم البيئية وعدم المعرفة الكاملة أو الفهم الواضح لمقوماتها ، لذلك فإنه ليس من السهولة الاكتفاء باتخاذ القرارات دون ملاحظتها . ومن المعلوم أنه لا توجد علاقات خطية بين الأسباب والتأثيرات البيئية وكذلك توقيتاتها . كل ذلك يضىء صورة عامة غير واضحة وغير مؤكدة عن التأثيرات البيئية ولا بد أن يكون هناك توافق للإدارة مع الواقع ، أى قبول مبدأ " التعلم بالعمل " والرصد والتجاوب مع الأحداث الجارية . ويجب على الإدارة المتوافقة أن تراعى تماماً قواعد الحيطه والحذر وإتباع المرونة فى السياسة المتخذة والإجراءات التنفيذية ، لذلك فإنه قد لا يكون مناسباً إتباع القرارات الثابتة طويلة الأمد والتى أحياناً تكون ذات تأثيرات عكسية . وتعتبر إدارة الأنظمة البيئية عبارة عن تجربة ممتدة يتم البناء فيها على نتائجها ومدى تقدمها .

إن كفاءة تنفيذ الإدارة المتوافقة فيما بين السياحة وحماية الطبيعة تتطلب التعاون النشط والتنسيق الوثيق بين مدراء السياحة والبيئة . ويراعى أيضاً انتهاج الإدارة المتوافقة على المستوى المحلى أو الموقع بين المسؤولين عن الإدارة بالأجهزة الحكومية وبالتعاون مع القطاع الخاص والمجتمعات المحلية والمنظمات الأهلية والمؤسسات الأخرى .

(10) بناء القدرات والوعى البيئى :

لأجل العمل المتكامل والمستمر لتحقيق السياحة البيئية المستدامة فإن ذلك يحتاج إلى تنمية القدرات المؤسسية للأجهزة الحكومية والمشاركين على المستويات المحلية والإقليمية والوطنية والدعم من المنظمات الدولية المعنية . ويشمل هذا البناء تنمية القوى البشرية ذات الخبرة والشكل المؤسسى للإدارة والمراقبة ، ونقل الخبرات والمعارف ، تطوير الإمكانيات والوسائل والتكنولوجيا المستخدمة ، والتدريب على التنوع البيولوجى والسياحة المستدامة وتقويم الأثر البيئى وأساليب الإدارة الحديثة . إن المختصين بالسياحة والبيئة فى حاجة إلى نطاق واسع من الخبرات ، كما أن المجتمعات المحلية يلزمها إمكانيات المعرفة بمتطلبات المستقبل وكيفية المشاركة فى اتخاذ القرار ، هذا بالإضافة إلى أهمية توفر شبكة من تبادل المعلومات والتعاون بين المعنيين بالسياحة البيئية المستدامة .

ويرتبط التنفيذ الكفء لأنشطة السياحة البيئية المستدامة بالبرامج المنظمة للتوعية والتثقيف الجماهيرى . وتتولى هذه البرامج إعلام المتخصصين والعامّة بشأن تأثير السياحة على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجى وتعريفهم بالخبرات والنماذج الجيدة فى هذه المجالات . ويراعى فى تصميم تلك البرامج تحقيق التواصل مع شرائح متعددة من المعنيين بما فيهم السياح ، المستثمرين ، المرشدين ، متخذى القرار ، والمسؤولين الحكوميين . ويجب تشجيع القطاع الخاص للمشاركة فى تنشيط الوعى بالسياحة البيئية .

القسم الثالث

برامج العمل الوطنى

البرنامج الأول :

تطوير شبكة المحميات الطبيعية وصون التنوع البيولوجى :

الهدف : استكمال وتطوير شبكة المحميات الطبيعية فى إطار خطة استخدامات أراضى الدولة ، وصون التنوع البيولوجى بالمناطق ذات الحساسية البيئية فى ضوء الالتزامات بالاتفاقات الدولية والتشريعات الوطنية وبما يدعم السياحة البيئية فى مصر .

محاور العمل :

- المحميات الطبيعية تحمى وتصون نماذج متفردة من البيئات الخاصة والتكوينات الطبيعية والتنوع البيولوجى والتراث الطبيعى والثقافى ، وهى تمثل العمود الفقرى لأنشطة السياحة البيئية ويتم تطوير نظم الحماية لتلك المحميات لأجل تحقيق مستويات عالمية بها .
- العمل على إعلان المحميات المستقبلية المخططة لاستكمال تمثيل شبكة متكاملة للنظم البيئية الهامة فى مصر طبقاً لخطة استخدامات أراضى الدولة بقرار السيد رئيس الجمهورية رقم 154 لسنة 2001 وتوفير الإمكانات والكوادر اللازمة لإدارتها قبل تعرض هذه النظم الهشة للتدهور نتيجة الضغوط البشرية المتزايدة عليها .
- إدارة المحميات الطبيعية طبقاً لقواعد اقتصادية وتقاسم المنافع مع المستفيدين لأجل توفير الموارد اللازمة لتنفيذ مخططات تنميتها واستدامة عطائها ومشاركة المجتمعات المحلية فى أنشطتها وحماية تراثهم وتشجيع منتجاتهم التقليدية .
- استكمال المسوح والدراسات والبحوث للتنوع البيولوجى والنظم البيئية والاجتماعية بالمناطق الرئيسية للسياحة البيئية وتحديد قدراتها الاستيعابية ووضع الأطر المناسبة لاستخدامها فى حدود معدلات النمو والتعويض والندرة للأنواع النباتية والحيوانية .
- إدارة الموارد الطبيعية الهامة مثل (الشعاب المرجانية - الواحات) بعناصرها المتعددة بما يحقق دوام التوازنات البيئية الطبيعية مع النشاطات البشرية المنظمة وصون التنوع البيولوجى الهام من التدهور أو الفقد أو الانقراض .
- توفير آليات تشريعية وتخطيطية لتنفيذ الالتزامات المصرية نحو الاتفاقيات الدولية المصدق عليها فيما يخص التنوع البيولوجى وحماية الطبيعة والتى هى سند وطنى ودعم دولى للسياحة البيئية ، هذا بالإضافة إلى تفعيل القوانين المصرية البيئية .

البرنامج الثانى :

الإدارة الرشيدة لأنشطة السياحة البيئية :

الهدف : تنظيم إدارة ومتابعة ورصد وتقويم أنشطة السياحة البيئية وتقديم المعاونة لها وتحفيز النماذج الناجحة المتوافقة بيئياً ، ووضع إرشادات وقواعد لتقويم الأداء والتطوير فى ضوء الخبرات المكتسبة .

محاور العمل :

- التخطيط المتكامل لاستخدامات الأراضى بمناطق السياحة البيئية وتنظيم التقسيمات القطاعية لأنشطة التنمية والسياحة والخدمات ومواقع الحماية ، ووضع قواعد وإرشادات منظمة للعمل بكل منها .
- مراجعة تقويم الأثر البيئى لمشروعات وأنشطة السياحة البيئية والعناصر الأخرى المرتبطة بها سواء التجارية أو النقل أو الخدمات ، والتأكيد على توافق هذه الأنشطة بيئياً ، ومراعاة عدم الترخيص بأى أنشطة جديدة أو توسعات للموجود إلا بعد إجازة دراسة تقويم الأثر البيئى لها .
- إعداد خطط إدارة علمية للمحميات الطبيعية ومناطق السياحة البيئية الأخرى وتنظيم تحركات الزوار فى ضوء الحساسية البيئية لتلك المناطق وقدراتها على تحمل الضغوط البشرية ، وإمكانية تحقيق التوازن بين استخدامات الموارد الطبيعية واستمرارها على العطاء دون استنزاف .
- تحفيز الإنشاءات المتوافقة بيئياً واستخدام الطاقة النظيفة والخدمات التى تراعى القواعد البيئية والفنادق البيئية التى تساير الطبيعية ، ووسائل النقل صديقة البيئة ، والزراعات والمنتجات الطبيعية ، والإدارة البيئية السليمة للمخلفات الصلبة والسائلة وغيرها .
- تعظيم العائد الاقتصادى والاجتماعى لأنشطة السياحة البيئية وضمان قدرتها على الاستمرار بالمحافظة على سلامة البيئة الطبيعية وما تحويه من موارد وتراث . ولتحقيق الفائدة المرجوة يلزم تواجد برامج فعالة للمتابعة والرصد والتقويم بناء على قواعد محددة وإرشادات منظمة لقياس تطورات النجاح .
- وضع آلية للتنسيق والتعاون بين الأجهزة وأصحاب المصلحة والمجتمع المدنى على مستوى المحافظات للتخطيط والمتابعة والتقويم لأنشطة السياحة البيئية وتذليل الصعوبات والالتزام بالقوانين البيئية .

البرنامج الثالث :

مركز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات :

الهدف : استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى جمع وتحليل البيانات القومية والمحلية عن الأوضاع الراهنة المرتبطة بالسياحة البيئية اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً وثقافياً وعلمياً ، بالإضافة إلى المعلومات الدولية والإقليمية ، والاستفادة منها فى اتخاذ القرارات .

محاور العمل :

- تشكيل مركز معلومات للسياحة البيئية فى مصر له شبكة اتصال مع الوزارات المعنية والمحافظات وشركات القطاع العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدنى . كذلك الربط مع مراكز معلومات المنظمات الدولية ذات العلاقة . ويمكن الاستفادة من المراكز الحالية بوزارتى السياحة والبيئة وبمحاظتى البحر الأحمر وجنوب سيناء بالإضافة إلى الاتحاد المصرى للغرف السياحية وشركات القطاع الخاص كأسبقية أولى .
- إنشاء قاعدة بيانات خاصة بالسياحة البيئية على المستوى القومى والمحلى تضم معلومات عن الحالة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمقاصد السياحية ومكوناتها من التراث الطبيعى والثقافى والمعلومات عن التنوع البيولوجى والمعارف التقليدية والتأثيرات البيئية والخدمات وغيرها .
- الاستفادة من نظم المعلومات الجغرافية فى تسجيل ومتابعة حالة مناطق السياحة البيئية والمتغيرات التى تحدث بها والأنواع النباتية والحيوانية بها ، وتقويم التأثيرات المختلفة على الموارد الطبيعية والمجتمع ، والمعاونة فى اتخاذ القرارات السليمة .
- إنشاء موقع للسياحة البيئية فى مصر بالتعاون مع القطاعين الخاص والأهلى يضم صفحات متخصصة للنشاطات المختلفة ومواقعها وإمكانياتها وشركاتها وبيئاتها ومجتمعاتها ومعالمها ووسائل الانتقال والفنادق وغيرها . ويكون للموقع روابط مع الشركات الخاصة للتسويق والحجز والإلمام بمزيد من المعلومات . مع الوضع فى الاعتبار أن السياح البيئيين ذوى ثقافة عالية وعلى اتصال بمراكز معلومات متعددة على مستوى العالم .
- توفير أطقم فنية عالية المستوى لتحليل وتحديث البيانات وتقويم المعلومات والاتصال بشبكات المعلومات الدولية وتحليل صور الأقمار الصناعية وعرض التوصيات والمساهمة فى اتخاذ القرارات ومتابعة تنفيذها .

البرنامج الرابع : التوعية والتثقيف والإعلام والتسويق :

الهدف : إعداد وتنظيم وتنسيق برامج للتوعية والتثقيف للقطاعات المستهدفة المختلفة بما فيها السياح ومتخذي القرار والمجتمع بارتباط السياحة البيئية بحماية الموارد الطبيعية ، والاستفادة من وسائل الإعلام المختلفة لحشد الاهتمام بتراث مصر الطبيعي والثقافي وتكامل التسويق العلمى لهذه الثروات .

محاور العمل :

- تنظيم برنامج قومي للتوعية السياحية يقدم رسائل متعددة لشرائح المجتمع على مستوى الجمهورية تؤكد عائد السياحة على المواطنين ودعمها للاقتصاد القومي وترويجها للعديد من الصناعات ، والعمل على تحفيز المشاركة الجماهيرية بتعاملاتها الواعية مع السائحين ، وذلك من خلال جميع وسائل الإعلام الصحافة والإذاعة والتلفزيون .
- تشكيل مجموعات عمل فنية ومتخصصة لإعداد وإنتاج مواد التوعية والإعلام المختلفة من تنويهات إذاعية وتليفزيونية ونشرات وملصقات ومطويات وكتيبات ، كذلك أفلام واسطوانات مدمجة . ويراعى فى هذه المواد النوعية العالية والمعلومات الكافية والجاذبية السياحية .
- خطة تثقيفية للشباب والأطفال من خلال المناهج التعليمية والنشاطات الثقافية وتطوير التعليم التخصصى السياحى لإنتاج مرشدين بيئيين قادرين على التعامل مع مستوى السائح البيئى ، أيضاً الارتقاء بالمرشدين المحليين المتفهمين لأسلوب حياة المجتمع وتقاليد .
- خطط للتحرك المباشر إلى السائح والتسويق السياحى التخصصى فى منظومة متكاملة اقتصادية وإعلامية وبيئية وثقافية وشعبية وذلك بالتواجد المنظم والمؤثر فى المحافل السياحية والمعارض الدولية والندوات والمنافذ والفنادق والفضائيات . والاستفادة من المحميات الطبيعية كمراكز إشعاع للتوعية والتثقيف بمناطقها .
- إعداد خريطة وطنية لمقاصد وأنشطة السياحة البيئية فى مصر بما فيها المحميات الطبيعية الحالية والمستقبلية وذلك بالتعاون بين أجهزة السياحة والبيئة والقطاع الخاص وإظهار مقومات الطبيعة بهذه المناطق والمسارات والخدمات والحضارات والوسائل الترويجية وغيرها .
- الاتصال الدولى والإقليمى والوطنى بجمعيات الهواة والرياضات المتخصصة المرتبطة بالطبيعة والحياة البرية والبحرية وإعلامهم بالمناطق والتوقيتات المناسبة لإشباع هواياتهم وتميز المواقع المصرية عن غيرها وثناء التراث الطبيعى والثقافى بها .

البرنامج الخامس :

تعزيز الشراكة بين المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية :

الهدف : تفعيل آليات تشجيع المشاركة الفعالة من جميع المعنيين بالسياحة البيئية فى مراحل التخطيط والتنظيم واتخاذ القرار والتنفيذ بما فيهما الأجهزة الحكومية وشركات القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدنى والمجتمعات المحلية والبدو وغيرهم لتكون القرارات نابعة منهم ويدعمون تنفيذها .

محاور العمل :

- الجهد الوطنى يجمع طاقات المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدنى والمواطنين لتحقيق أهداف مشتركة بأكبر قدر من الكفاءة . ويتأتى ذلك من خلال الإسهام الواسع فى وضع إستراتيجية السياحة البيئية ومخططاتها والمشاركة فى تنفيذ برامج العمل . وينبع ذلك عن قناعة بالدور الفعال لكل هيئة وفرد فى إطار متكامل لا غنى عنه .
- تراعى خطط العمل الموائمة بين الاحتياجات والمتطلبات المتباينة للمشاركين والتوصل إلى الاتفاق العام الذى يحقق التكامل لتنفيذ أولويات مقبولة لسائر الأطراف دون الإخلال بالمصلحة العامة وحقوق الأجيال القادمة .
- إقبال المجتمعات والمواطنين على المشاركة يعتمد على معرفتهم بعناصر العمل بالسياحة البيئية والوعى بجدواه . وهنا تبرز أهمية الاستفادة من المنظمات الأهلية الاجتماعية لدعم مشاركتهم الإيجابية ، مع أهمية دور المرأة فى الأنشطة الاقتصادية والصناعات الصغيرة والمشغولات البدوية والأنشطة السياحية بما يعود عليهم بالنفع والوظائف .
- وضع آليات للمشاركة بين الأجهزة الحكومية والمستثمرين والمجتمع المدنى والمحميات الطبيعية على المستوى المركزى والمحافظات ومناطق السياحة البيئية لتحسين المنتج السياحى والخدمات المقدمة والإدارة الجيدة وصون النظم البيئية ومتابعة الأداء وإصلاح أى خلل فى حينه .
- العمل على حماية الملكية الفكرية للمجتمعات البدوية وتسجيل ونشر تراثهم ومعارفهم ومعاونتهم ليكونوا شركاء أصليين فى إدارة السياحة البيئية وتحمل المسؤولية كعناصر فعالة ومنفعة من التنمية .

البرنامج السادس :

بناء القدرات والدعم المؤسسى وآلية التمويل :

الهدف : يتطلب تنفيذ برامج العمل الوطنى للسياحة البيئية فى مصر تواجد بناء مؤسسى قوى للأجهزة والهيئات الحكومية والمنظمات الأهلية ذات العلاقة على المستوى القومى والمحلى ، والعناية بالتدريب التخصصى للكوادر المختلفة .

محاور العمل :

- تواجد مجلس قومى لوضع السياسات والإستراتيجيات للسياحة البيئية وتنسيق وإقرار برامج العمل الوطنى (من المناسب أن يتولى ذلك المجلس الأعلى للسياحة ويتبعه أمانة تنفيذية للسياحة البيئية تضم ممثلين للشركاء والمجتمع المدنى والبدو) .
- تقوية المؤسسات ولوائحها التنفيذية ودعمها بالكوادر والتخصصات على المستوى الوطنى والمحلى لكى تكون قادرة على إدارة وتنفيذ البرامج المختلفة لرفع مستوى السياحة البيئية وتنشيطها وزيادة عائداتها على المجتمعات المحلية .
- تنمية الموارد البشرية بالتدريب التخصصى متعدد المجالات بما يتفق وأنشطة السياحة البيئية وثقافات السياح بها والعناية الخاصة برفع مستوى المرشدين السياحيين ومنظمى الرحلات والبدو المشاركين لأنهم مصدر المعلومات المباشر للسائح .
- توفر آلية لتمويل نظم الشراكة والإدارة الجيدة للمحميات الطبيعية والتوعية والإعلام والتسويق ودعم المجتمعات المحلية والمتابعة والرصد والتقويم والتحديث ويكون ذلك بالمساهمة المشتركة الحكومية والقطاع الخاص (قد يكون صندوق السياحة والبيئة مناسباً لهذا المجال) .
- الانفتاح على المجتمع الدولى وتعظيم الاستفادة من برامج التعاون المشترك وتمويل المنظمات الدولية لدعم البرامج المرتبطة بالاتفاقات الدولية لحماية الطبيعة . كذلك تشجيع الأعمال التطوعية والمنح الوطنية لصالح السياحة البيئية فى مصر .

البرنامج السابع :

تكامل العمل الوطنى والإقليمى والدولى :

الهدف : الاهتمام بترابط مخططات العمل الوطنى والإقليمى والدولى لتنمية السياحة البيئية بما يضمن لها الاستدامة ويدعم النمو الاقتصادى والاجتماعى بمناطقها ويحافظ على التراث الطبيعى والثقافى بها .

محاور العمل :

- أنشطة السياحة البيئية ترتبط بسوق السفر والسياحة العالمية وهى سياحة تخصصية لنوعية واعية ذات عائد مرتفع . وتساهم فى تنشيطها العديد من الجهود الوطنية ، كما تتفاعل مع ديناميكية حركة السياحة الوافدة إقليمياً ودولياً معتمدة على الميزة النسبية للمقاصد . يتطلب ذلك مخططات متكاملة وطنية لنوعيات السياحة البيئية تحدد الأعمال والمسؤوليات والمساهمات والمتابعة وطنياً وإقليمياً ودولياً .
- يتيح التعاون الإقليمى والدولى تبادل المعلومات والمعارف ، والوقوف على الخبرات والدروس المستفادة والمستجدات والتكنولوجيا المستحدثة بالأنشطة المختلفة ، والإفادة من العون المالى والفنى لدعم البرامج الوطنية بالإضافة إلى تدريب وتنمية القوى البشرية . ويلزم وضع إطار قومى لمجالات التعاون الإقليمى والدولى داخل البرامج الوطنية .
- تعزيز فرص التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمقاصد السياحة البيئية مع صون الموارد الطبيعية بها والمحافظة على تراث ومعارف المجتمعات الأصلية ومشاركتهم الفعالة فى الأنشطة السياحية والحماية البيئية ورفع مستوى معيشتهم وتوفير فرص العمل لهم .
- تشجيع الممارسات الجيدة ذات العلاقة بالسياحية البيئية المستدامة سواء على المستوى الحكومى أو القطاع الخاص أو المجتمع المدنى أو الأفراد ، كذلك المبادرات الدولية والإقليمية لتحسين قاعدة السياحة البيئية ، والعمل على تحقيق أقصى استفادة منها .
- تنشيط النمو المتكامل لعناصر التنمية المختلفة وتنوعها مع السياحة البيئية لاسيما المشروعات الصغيرة ، والخدمات المحلية والمنتجات البدوية ومشاركة المرأة والزراعات النظيفة والأعشاب الطبية والعطرية .
- وضع معايير ومؤشرات لتحديد إنجازات المخططات المتفق عليها لتعظيم العائد من السياحة البيئية وتقليل الفاقد فى النظم البيئية ، وتوفير آلية لقياس مدى التقدم الذى يتم إحرازه .

الخلاصة :

النتائج المرجوة :

- تعزيز الشراكة فى صياغة إستراتيجية وطنية وخطة عمل قومية للسياحة البيئية .
- مجلس قومى لإقرار السياسات والقرارات الإستراتيجية ، تتبعه أمانة فنية ، وآلية للتمويل.
- اعتماد مخططات تنفيذية على مراحل محددة الأهداف والتوقيتات والأنشطة والمؤشرات والموارد .
- إعداد برامج مشتركة للتوعية والتسويق والإعلام ، وخريطة وطنية لمقاصد السياحة البيئية فى مصر .
- بروتوكولات تنظيم ومتابعة أنشطة السياحة البيئية فى إطار القدرات الاستيعابية للنظم البيئية .
- إجراءات دعم المجتمعات المحلية وتنشيط التعاون بين الأجهزة والمعنيين بالسياحة البيئية.

الخطط التنفيذية لبرامج العمل :

يتم صياغة كل برنامج فى خطة العمل القومى فى شكل مجموعة من المشروعات ذات الأولوية بالاتفاق بين الشركاء فى ضوء الإستراتيجية الوطنية للسياحة البيئية ، ويتم إعداد الخطة التنفيذية لكل مشروع على الوجه التالى :

وصف المشروع	: يقدم عرض مختصر لأبعاد المشروع ومكوناته وأهميته .
أهداف المشروع	: تحديد الغايات التى يحققها المشروع فى ضوء الإستراتيجية الوطنية .
النتائج المنتظرة	: النتائج المتوقعة من تنفيذ أنشطة هذا المشروع .
الأنشطة	: تفاصيل الأعمال التى يتم القيام بها .
المؤشرات	: عناصر قياس النجاح أو تأثير الأعمال .
الجهة المسؤولة والمشاركين	: تحديد الجهة القيادية للمشروع والمشاركين معها والمسئوليات .
مراحل تنفيذ المشروع	: المراحل والخطة الزمنية العامة للتنفيذ .
التمويل	: التكاليف التقديرية ومصادر التمويل .
المتابعة	: أسلوب وتوقيتات التقارير والتقييم .

المراجع :

- 1- الإستراتيجية الوطنية وخطة العمل لصون التنوع البيولوجى فى مصر 1998-2017 .
- 2- إعلان الأمم المتحدة عن السنة العالمية للسياحة البيئية 2002 تحت رعاية منظمة السياحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة .
- 3- إعلان قمة كيويك - كندا - عن السياحة البيئية مايو 2002 .
- 4- مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة - جوهانسبرج بجنوب أفريقيا - سبتمبر 2002 .
- 5- المؤتمر المصرى الدولى للمحميات الطبيعية والتنمية المستدامة - شرم الشيخ - أكتوبر 2002 .
- 6- السياحة البيئية - القواعد والممارسات والسياسات لاستدامتها - برنامج الأمم المتحدة للبيئة 2002 .
- 7- السياحة المستدامة فى المحميات الطبيعية - إرشادات التخطيط والإدارة - الاتحاد الدولى لصون الطبيعة - منظمة السياحة العالمية - برنامج الأمم المتحدة للبيئة 2002 .
- 8- المؤتمر العالمى الخامس للمحميات الطبيعية - ديربان بجنوب أفريقيا - مارس 2003 .
- 9- إرشادات تنمية السياحة البيئية فى عمق منطقة البحر الاحمر - الهيئة العامة للتنمية السياحة البيئية 2003 .
- 10- السياحة البيئية بالمحميات الطبيعية المصرية - الإدارة المركزية لحماية الطبيعة بجهاز شئون البيئة - 2004 .
- 11- التنوع البيولوجى والسياحة - قواعد استدامه السياحة فى الأنظمة البيئية المهدده - سكرتارية اتفاقية التنوع البيولوجى 2004 .
- 12- الخطة الإستراتيجية لتطوير وتنشيط السياحة فى مصر - مجلس الوزراء - يناير 2005 .
- 13- اجتماع القمة الدولى لمراجعة التنمية المستدامة للدول النامية المكونة من جزر صغيرة - موريشيوس - يناير 2005 .
- 14- الاجتماع السابع لمؤتمر الأطراف لاتفاقية التنوع البيولوجى - كوالالمبور فى ماليزيا - فبراير 2005 .
- 15- سياسات وآليات السياحة المستدامة - منظمة السياحة العالمية بمؤتمر أسوان للسياحة البيئية 2005 .
- 16- تقرير حالة البيئة فى مصر - جهاز شئون البيئة 2005 .
- 17- موقعى وزارتى السياحة والدولة لشئون البيئة على الانترنت .
- 18- موقع منظمة السياحة العالمية عن التنمية المستدامة على الإنترنت .
- 19- موقع برنامج الأمم المتحدة للبيئة عن التنوع البيولوجى والسياحة على الإنترنت .
- 20- موقع المجتمع الدولى للسياحة البيئية على الإنترنت .
- 21- موقع الاتحاد الدولى لصون الطبيعة عن السياحة بالمحميات الطبيعية على الإنترنت .